

«صراع العروش» رسالة إسرائيل لحزب الله

القدس - يواصل الجيش الإسرائيلي تعزيز قدراته العسكرية على الجبهة الشمالية على الحدود السورية اللبنانية، تحسباً لأي ردة فعل قد تأتي من قبل حزب الله اللبناني.

وتتاهب إسرائيل في الأيام الأخيرة لأي رد محتتمل من حزب الله اللبناني على هجمات نسبت للجيش الإسرائيلي في لبنان الأسبوع الماضي حيث سرّعت من وتيرة استعدادات قواتها البحرية والجوية على الحدود مع سوريا ولبنان. وقال الجيش الإسرائيلي، الجمعة، إنه أنهى هذا الأسبوع في قبرص تمريناً عسكرياً أطلق عليه اسم «صراع العروش» يحاكي سيناريوهات الجبهة الشمالية، في إشارة إلى الحدود مع سوريا ولبنان.

وقال أفيخاي أدري، المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي، في تصريح إنه شارك في التمرين لسواء الوحدات الخاصة «الكوماندوز» وسلاح الجو الإسرائيلي بالإضافة إلى أسراب من المروحيات الحربية وطائرات النقل وطائرات دون طيار ووحدات الإنقاذ الخاصة.

وأضاف «خلال التمرين تدريب القوات الخاصة وسلاح الجو على مواجهة تهديد في منطقة جغرافية جديدة وغير معروفة».

وتابع أدري «تم التدريب على اقتحامات ليلية قصيرة الأمد وبالأخص في مناطق جبلية ومعقدة ومهاجمة مواقع العدو، بالإضافة إلى نقل قوات برية جواً ومساندة القوات البرية وتزويد القوات بالعتاد جواً».

وأشار إلى أن القوات الإسرائيلية «تدربت على تزود مروحيات بالوقود، وإنقاذ طيارين أخلوا طائراتهم، وإخلاء الجرحى، وكل ذلك في مواجهة مروحيات وقوات قتالية تحاكي العدو». وقال أدري «في المقابل وكتمرين جانبي، تدربت قوات الكوماندوز وسلاح الجو مع مقاتلين في الجيش القبرصي بهدف رفع جاهزية القوات القتالية وتبادل الخبرات».

ولفت المتحدث العسكري الإسرائيلي إلى أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيغ كوخافي «تقدّم منطقة التمرين وشاهد القوات المقاتلة في الميدان وإجرى حديثاً مع القادة حول التحديات والقضايا العملياتية المتعلقة بإنجاز عملية في العمق».

وأضاف «كما التقى بنظيره القبرصي قائد الحرس الوطني للجيش القبرصي الجنرال إلياس ليونتاريس». وتابع إسرائيل عن كذب ما يجري من احتجاجات داخل لبنان، خاصة أنها تدرك أن استمرار الاحتجاجات ضد الطائفية في لبنان سيزيد في أزمة حزب الله الذي يعيش مصاعب اقتصادية وضغوطاً دولية متزايدة بسبب ارتباطه الوثيق بإيران.

شبح الانهيار يدفع الحريري للاستنجاد بأصدقاء لبنان

إطالة المشاورات تضعف حظوظ الخطيب في ترؤس الحكومة الجديدة



باريس على رأس قائمة المطلوبين للمساعدة

ويضيف هؤلاء أن المشكلة الأساسية التي تواجه المرشح لتبوء الموقع السياسي السنوي الأول في البلد هي تغطية المراجع السنوية له، وأنه في غياب موقف واضح لدار الفتوى وعلى خلفية بيان رؤساء الحكومة السابقين، تمام سلام وفؤاد السنخورة ونجيب ميقاتي، والانتقادات التي وجهها الوزير السابق نهاد المشنوق، سينتظر الجميع موقف كتلة نيار المستقبل من هذه المسألة لاستشراء مصير الحكومة السابقين، في هذا السياق. ويسلط المراقبون الضوء على ما سيره النواب السنة الموزعون على كتلة المستقبل (16 نائباً) وكتلة اللقاء التشاوري (5 نواب)، وهو كتل لم يحسم أمره رغم قربيه من حزب الله، إضافة إلى أصوات المستقلين، نجيب ميقاتي وتنام سلام وفؤاد الخزومي ونهاد المشنوق وبلال عبدالله من كتلة الحزب التقدمي الاشتراكي. وقصد قصر بعبدا أن يمنح كتلة المستقبل الموعد الأول في يوم

وأن فترة التشاور الإضافية التي أرادها رئيس الجمهورية ميشال عون من خلال تعيين موعد الاستشارات النيابية الملزمة الإثنين المقبل فيما التوافق تم الخلفاء الماضي، قد أعطت مفعولاً عكسياً ليس لصالح الخطيب. واعتبرت المصادر أن ما صدر عن حزبي القوات اللبنانية والكتائب من امتناع عن تسمية شخصية لتشكيل الحكومة، كما غياب مواقف كتل نيابية أخرى، حتى تلك القريبة من حزب الله، أثار أسئلة حول غموض مصير استشارات الإثنين وإمكانية صمود اسم المرشح سمير الخطيب.

ولفت برلمانيون إلى أن تعداداً سريعاً لما يمكن أن يحصل عليه الخطيب من أصوات حتى الآن أظهر حصوله على 61 صوتاً نائباً ينتمون إلى كتل حزب الله وحركة أمل والنيار الوطني الحر. وأنه وفق هذا التعداد لا يحصل المرشح إلا على صوت سنوي واحد من داخل كتلة التنمية والتحرير الموالية لرئيس مجلس النواب نبيه بري.

المتوقع دعوة السعودية والإمارات إلى الاجتماع، وأضاف «أنه اجتماع محاولة حشد الدعم لمساعدة لبنان على التعامل مع الأزمة الحادة التي يواجهها».

تحرك الحريري يكشف خطورة الوضع الاقتصادي وسط احتجاجات شعبية واسعة تواصل المطالبة بحكومة مستقلة

ويأتي التحرك الدولي بالتزامن مع مداولات مكثفة في لبنان حول مالات ما قيل إنه اتفاق بين الكتل السياسية الأساسية لتشكيل حكومة «تكنوسياسية» برئاسة رجل الأعمال سمير الخطيب. وقالت مصادر مطلعة إن الساعات الأخيرة أظهرت ضعف النسوية السياسية التي رفعت اسم الخطيب إلى الواجهة لترؤس الحكومة المقبلة،

بينما وأصل اللبنانيون الجمعة سلسلة احتجاجاتهم المطالبة بأن تكون الحكومة القادمة مستقلة، أجبر سعد الحريري رئيس الوزراء المستقيل على توجيه نداءات استغاثة استهدفت طلب العون من دول صديقة وشقيقة للبنان لتفادي الانهيار الاقتصادي ولتأمين استمرارية الأمن الغذائي في بلد مأزوم يتخبط من جهة أخرى في مسار تسوية سياسية متعثرة تقلل من حظوظ رجل الأعمال سمير الخطيب لترؤس الحكومة المقبلة.

بيروت - باتت الأزمة الاقتصادية والمعيشية في لبنان حرجة إلى درجة أن رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري اضطر إلى توجيه رسائل إلى رؤساء وزراء عدد من الدول طالبا مساعدة لبنان، بما يؤمن استمرارية الأمن الغذائي والمواد الأولية للإنتاج لمختلف القطاعات.

وشملت رسائل الحريري كلا من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الصيني لي كيجيانغ، ورئيس الوزراء الإيطالي جيوسيبي كونيت، ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو.

وأدت الأزمة إلى لجوء المؤسسات الاقتصادية إلى الصرف الجماعي للموظفين، فيما اعترف وزير العمل كميل أبوسليمان بأنه «للأسف لا حماية كاملة للعامل ولا يمكن لوزارة العمل أن تمنع الشركات من الصرف الجماعي لكننا نستطيع أن نطلب تقريراً عن ظروف الشركة لنبحث في الأثر المالي والاقتصادي».

ويأتي تحرك الحريري ليكشف عن عجلة يحتاجها لبنان للتخفيف من أعبائه الاقتصادية وسط احتجاجات شعبية واسعة تنهت شهرها الثاني خلال أيام، وأن العواصم الغربية باتت متنبهة لخطورة الوضع وضرورة التحرك لمواجهة.

وقال مسؤول حكومي لبناني الجمعة إن فرنسا تعزم عقد اجتماع لجموعه الدعم الدولية للبنان يوم 11 ديسمبر لحشد المساعدة للبلد في مواجهة أزمة اقتصادية حادة. وتكشف أن الدعوات أرسلت لحضور اجتماع باريس يوم 11 ديسمبر، وأنه من

حمدوك يقطع طريق العودة أمام إخوان السودان

بدعاو قضائية ضد رموز النظام السابق وهيئة علماء السودان، واتهمت الأخيرة بتحريض الرئيس المعزول عمر البشير على قتل المتظاهرين.

الحكومة الانتقالية بقيادة عبدالله حمدوك سوف تعلن عن لجنة إنفاذ قانون «تفكيك نظام الإنقاذ» خلال أسبوع

وقالت الدعوى القضائية، التي رفعت إلى نيابة الخرطوم شمالاً، إن البشير وبناء على تحريض الهيئة قام بمحاولات لفض الاعتصام في يومي الثامن والتاسع من أبريل، نتج عنها سقوط قتلى وجرحى مما يعد مخالفة للقانون الجنائي. وقدمت الأسر شكوى منفصلة ضد كل من عمر البشير وعلي عثمان محمد طه والفتاح عز الدين، حيث شغل طه عدة مناصب آخرها نائب الرئيس البشير، فيما تولّى الفاتح عز الدين رئاسة البرلمان. وينتظر أن تصدر محكمة مختصة في 14 ديسمبر الجاري حكماً على البشير حيث يواجه اتهامات بجريمة نقد أجنبي بطريقة غير مشروعة.

الرئيس السابق عمر البشير الذي وصل إلى السلطة في 30 يونيو 1989، عبر انقلاب عسكري، خطط له الحركة الإسلامية. وفي تصريح لصحافة «الحداثة» الجمعة أكد مقرّر المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، كمال بولاد، أن علمانية الدولة وإدارة الحكم وقضية الهوية، وغيرها من قضايا المؤتمر الدستوري، يجب أن تناقش ويتوافق عليها السودانيون، قبل طرح مسودة الدستور الدائم لحكم السودان.

وشدّد بولاد على أنّ التفاوض مع الحركات المسلحة يجب ألا يكون تفاوضاً بالمفهوم التقليدي، الذي كان يمارسه النظام البائد، وأن يكون حواراً مشتركاً بين قوى اجتماعية وسياسية حية، مشدداً على أن هناك عملاً مستمراً تقوم به الجهات المعنية لتحقيق العدالة. وأضاف «لا أشك مطلقاً في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة بشأن الشهداء وبقية الانتهاكات، التي تحتاج إلى صبر حتى نصل إلى الحقائق».

وأعلن أن السلطات ألقت القبض على أحد قياديي الإنقاذ وهو الطيب إبراهيم محمد خير «سيخة» بعد كمين محكم نصب له في إحدى ضواحي مدينة بحري. ودفعت مجموعة من أسرى قتلى حادثة فض اعتصام القيادة العامة

سيقوم بها الحزب في الأيام القليلة المقبلة، مؤكداً تقديمهم لعلن دستوري ضد قرار حل حزب المؤتمر الوطني. ونص القانون كذلك على مادة للعزل السياسي لا يجوز بموجبها لأي من رموز الإنقاذ أو الحزب ممارسة العمل السياسي لمدة لا تقل عن 10 سنوات تسري من تاريخ إجازة القانون. وتمت الإطاحة في 11 أبريل الماضي بنظام



إصرار على تطهير البلد من بقايا نظام البشير

كما تضمن القانون مصادرة ممتلكات وأصول الحزب لصالح الحكومة طبقاً لما تقرره اللجنة.

لكن القيادي بحزب المؤتمر الوطني محمد الحسن الأمين قطع بعدم قبولهم بقرار حل الحزب واصفاً القرار بأنه بلا سند دستوري، وفق تعبيره.

وأعلن الحسن في تصريح صحافي عن عدد من الخطوات القانونية التي

السابق» الذي أدى ارتباطه بالإسلاميين وبحملات قمع دموية إلى عزل السودان غربياً.

وقال المتحدث الرسمي باسم قوى إعلان الحرية والتغيير - التحالف الحاكم، وجدي صالح، إن الحكومة الانتقالية سوف تعلن عن لجنة إنفاذ قانون «تفكيك نظام الإنقاذ» خلال أسبوع. وأقرت الحكومة الانتقالية، نهاية الأسبوع الماضي، قانون «تفكيك نظام الإنقاذ»، لتفكيك البنية السياسية وشبكة العلاقات التي كونها نظام الرئيس المعزول عمر البشير.

ونص القانون على أن تُنفّذ لجنة مختصة تسمى «لجنة تفكيك نظام الإنقاذ»، يقف على رأسها أحد من مجلس السيادة وينوب عنه رئيس يختار مجلس الوزراء من أعضائه وتضم اللجنة أيضاً كلا من وزير العدل ووزير الداخلية ووزير الصحة وممثلين عن جهاز المخابرات وبنك السودان، علاوة على خمسة أعضاء آخرين، تجري قوى الحرية والتغيير مشاورات لاختيارهم. ويضمن القانون حل حزب المؤتمر الوطني وحذفه من سجل التنظيمات والأحزاب السياسية، بجانب حل كل الواجهات الحزبية والمنظمات التابعة له أو لأي شخص أو كيان يعتبر من نتائج التمكين بقرار تصدره اللجنة.